نشرية تصدر عن
مركز المرأة العربية للتدريب
والبحوث - كوثر

عـــدد - 68

مارس - آذار - 2018

كوثريات

ملامح من تاريخ النسوية الموريتانية
2000 - 1960

فاطمة بنت عبد المالك
رئيسة وزراء المجتمع المدني

معارك أيديولوجية تخاض على أجساد النساء

اقتحمن المعترك النقابي وعزمن العقد مع الرجل لتحقيق العدالة الاجتماعية

نقابيات الجزائر..
بين عصي «البوليس» وتحدي تحسين ظروف العيش

ورشة عمل دولية عن شبكات التواصل الاجتماعي والحريات في المغرب العربي

مقاربات للأخبار الكاذبة والحدود بين حرية التعبير والتطرف في الإعلام المغاربي

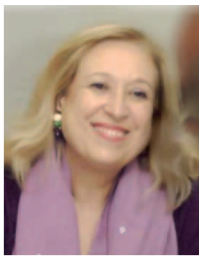

د. سكينة بوراوي
المديرة التنفيذية

يستقبل مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث «كوثر» سنة 2018 بباقة من المشاريع الجديدة تتنزل محاورها الكبرى في صميم عمله ومجالات اهتمامه. ولعل ما سوف يميز تدخلات المركز وبرامجه هذه السنة، والسنوات القادمة من خطته الاستراتيجية 2017 - 2021، أنها سوف تعتمد أكثر فأكثر على مساهمات أعضاء شبكة «كوثر» العربية للنوع الاجتماعي والتنمية «أنجد»، بحثا وتدريبا ومناصرة وانخراطا في الديناميكيات الإقليمية والدولية على غرار خطة التنمية المستدامة 2030.

و«أنجد» هي شبكة عربية إقليمية أطلقها «كوثر» منذ سنة 2002 بدعم من البنك الدولي بهدف خلق فضاء حوار وبحث وتدريب وتبادل الخبرات بين أعضائها، وهم يمثلون خبراء ومؤسسات حكومية ومنظمات غير حكومية محلية وإقليمية ودولية ومراكز بحوث وتدريب ووسائل إعلام وطنية وإقليمية والمهتمين بقضايا النوع الاجتماعي والتنمية خاصة في أبعادها الاستشرافية وغير الشمولية بالنقاش والبحث وبالشكل الكافي. وقد أردنا للشبكة أن تكون آلية حشد ومناصرة للتأثير في السياسات من أجل العمل على مزيد ترسيخ المساواة بين الجنسين على مستوى الحقوق والأوضاع والفرص.

لقد مثل مسار شبكة «أنجد» مسار تعلم وعمل مشترك، وتفكير استشرافي في مواضيع اهتمام «كوثر» التي اعتمدها الأعضاء وانخرطوا في العمل عليها، ما جعل الشبكة تضطلع بدور فضاء للتمكين عززته آليات عمل اتفق الأعضاء على أهمية اعتمادها وهي اللقاءات السنوية التي تواصلت من 2002 إلى 2010، حيث شكلت آلية من آليات تفعيل العمل المشترك بين أعضاء الشبكة، إضافة إلى حلقات تطوير الممارسة في إطارها. وهي مجموعات يكونها الأعضاء في إطار «أنجد» لتبادل التجارب والخبرات والمهارات وأفضل الممارسات بهدف تطويرها وبلورة الإنتاج المعرفي المشترك في شأنها والشراكة مع أطراف أخرى ذات مرجعية في مجال اهتمام الحلقة... ووضع المركز المواضيع ذات الأولوية وإشكالياتها علاوة على تقاريره لتنمية المرأة العربية محتوى ومنهجية على طاولة نقاش الأعضاء، فتبنوها وعمقوا الحوار والإنتاج المشترك انطلاقا منها أو حولها وحملوها رسائل عمل في مختلف المجالات التي يعملون عليها إقليميا أو وطنيا أو محليا... كما سعى إلى تكريس مبدأ الإعلام، كشريك أساسي في تحقيق أهدافه التنموية في إطار شبكة «أنجد».

ولئن عرفت الشبكة بعد 2010 انحسارا في لقاءاتها السنوية لعديد الأسباب، من أهمها صعوبة إيجاد التمويلات الضرورية لمواصلة عمل آلياتها خاصة اللقاءات السنوية من ناحية، واندلاع الثورات في عدة دول عربية والتي أثرت في مقاربات عمل مختلف الفاعلين التنمويين وشكلت نقطة تحول أو انطلاقة جديدة للعمل والنشاط من ناحية أخرى، إلا أن مركز «كوثر» سعى إلى المحافظة على جسور التواصل وعلاقات التعاون والتبادل مع مختلف الأعضاء، رغم الصعوبات التي رافقت هذه المهمة في أغلب الأحيان.

فلم تنقطع منذ ذلك الحين مساهمات أعضاء شبكة «أنجد» في مختلف مخرجات المركز طيلة السبع سنوات الماضية. فقد ساهموا كخبراء لتقارير تنمية المرأة العربية، بالبحث والمراجعة، وكذلك ضمن نشرية المركز الدورية «كوتريات»، وفي الاضطلاع بدور نقاط الارتكاز لبيت كوثر الإلكتروني المرجعي لتبادل المعلومات حول النوع الاجتماعي يحيّنون معطياته ويدرجون ضمنه المراجع والإحصاءات. كما خصص المركز، في إطار انخراطه الاقليمي الفاعل في أجندة التنمية المستدامة 2030 لأعضائها من ممثلي المجتمع المدني والإعلام دورات تدريبية جمع فيها بين التوعية والتدريب على مناصرة أهداف الخطة وغاياتها. ولم ينقطع الأعضاء عن عضوية لجان تحكيم مسابقة «كوثر» السنوية الموجهة لإعلاميي وإعلاميات المنطقة حول القضايا التي سبق ونوقشت في إطار لقاءات «أنجد» السنوية ولا على عضوية لجان تحكيم الورقات العلمية الموجهة للباحثات والباحثين الشبان.

وإيمانا منه بأهمية العمل ضمن الشبكة، واستثمارا لما راكمه ضمن شبكة «أنجد» من شراكات أفرزت ديناميكية إقليمية هامة على مستوى البحث والتدريب والدعوة والإعلام، راهن المركز ضمن خطته الاستراتيجية 2017 - 2021 على شبكة «أنجد» باعتبارها تشكل رصيدا بشريا وفكريا وتنمويا هاما وجب إعادة إحيائه واستثماره من أجل تحقيق نجاعة أفضل سواء على مستوى تدخلات مركز «كوثر» ومختلف برامجه بشكل خاص، أو على مستوى العمل التنموي في المنطقة العربية بشكل عام، في ضوء المستلزمات والمقتضيات التي فرضتها خطة التنمية المستدامة 2030 ●

فـــي البـــدء كلمـــــة

عزم مركز «كوثر» على أن تكون سنة 2018 سنة إعادة الانطلاق لشبكته العربية للنوع الاجتماعي والتنمية «أنجد» من خلال تفعيل انخراط أعضائها في أنشطة المركز على مستوى البحث والتدريب والمناصرة، وكذلك من خلال الاستجابة إلى احتياجاتهم واهتماماتهم للمساهمة في جهود التنمية على مستوى المنطقة العربية.

لذلك، ينفذ «كوثر» بدعم من برنامج الخليج العربي للتنمية «أجفند» مشروعين إقليميين لتعزيز قدرات أعضاء شبكة «أنجد» في تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030 على الصعيدين الوطني والمحلي. يساند المشروع الأول نشطاء وناشطات هياكل المجتمع المدني والإعلاميات والإعلاميين من خلال رفع مستوى وعيهم وتعزيز قدراتهم ليكونوا أكثر فهما واطلاعا على خطة التنمية وأهدافها وأبعادها، ومتابعة التزامات الدول بالعمل على تنفيذها. ويشتمل المشروع على تنفيذ دورات تدريبية شبه إقليمية لفائدة أعضاء «أنجد» من الإعلاميين ونشطاء المجتمع المدني حول خطة التنمية المستدامة وكيفية الانخراط في تحقيقها. كما يدعم المشروع إنجاز تقرير «كوثر» لتنمية المرأة العربية السابع حول موضوع «دور المجتمع المدني والمرأة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة»، الذي سوف يركز أساسا على التحديات الرئيسية التي تواجه التنمية وتنفيذ أجندة 2030 في البلدان العربية مع التركيز على تمكين المرأة والمجتمع المدني والمستوى المحلي والثقافة والإعلام. وسوف يستند التقرير في جزء هام منه إلى دراسات حالة وتجارب واقعية عن التنمية المستدامة في مختلف البلدان العربية.

ويساند المشروع الثاني أيضا أعضاء شبكة «أنجد» من خلال العمل في اتجاه خلق تحالف إقليمي لمناصرة أهداف التنمية المستدامة لاسيما الهدف الخامس المتعلق بتحقيق المساواة بين الجنسين. لذلك تتمحور أهم أنشطة المشروع حول تعزيز قدرات المؤسسات وهياكل المجتمع المدني على مستوى التنسيق والشراكة والدعم والمناصرة من أجل بلوغ مستويات عالية من تحقيق خطة التنمية المستدامة.

لقد مثلت الشبكة العربية للنوع الاجتماعي والتنمية «أنجد» على امتداد سنوات آلية للعمل المشترك ولتعزيز تبادل المعارف والخبرات بين أعضائها بمختلف تخصصاتهم ومجالات اهتمامهم. فقد جمعت خبراء وخبيرات من مختلف التخصصات للعمل على محاور اهتمام مشتركة تندرج ضمن مجالات عمل مركز «كوثر»، ودفعت في اتجاه تكوين رصيد معرفي ثري ومتنوع ضمن محاور عديدة من خلال إنتاج ورقات علمية وورقات عمل ومقالات صحفية، ومثلت فضاء للتفكير في أهم الإشكاليات وفي مسائل ذات أولوية في علاقتها بالمرأة والتنمية في المنطقة العربية، وخلق ديناميكية حولها. وهي كذلك كانت بمثابة الجسر الذي يربط بين الباحثات والباحثين والإعلاميات والإعلاميين من جهة وبين صانعي السياسات والمخططين والعاملين في مجال التنمية من جهة أخرى بهدف العمل على ردم الفجوات القائمة بين الدراسات والسياسات. وثمنت المعرفة والمناصرة باعتبارهما ركيزتين لإحداث التغيير على مستوى التشريعات والسياسات المؤثرة في مكانة وحقوق النساء وأدوارهن.

وقد استثمر مركز «كوثر» من خلال شبكة «أنجد» رصيدا فكريا ومهارات وقدرات عديد المؤسسات ومراكز البحث والخبراء لإثراء منتجاته وضمان جودة ما يقدمه من تدخلات، وللاقتراب أكثر من خصوصيات البلدان وتبايناتها. وقد تمكن بفضل مختلف أعضاء الشبكة الفاعلين من التعمق في فهم واقع مختلف البلدان العربية وأوضاعها، والمساهمة في عدد من الديناميكيات الوطنية والمحلية والاضطلاع بدور مركز الخبرة لبعض المنظمات والمؤسسات●

مقاربات للأخبار الكاذبة والحدود بين حرية التعبير والتطرف في الإعلام المغاربي

سهير الشعباني - كوثر

عقد مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث «كوثر» بالشراكة مع المركز الدولي للصحافة ودراسات الإعلام التابع لجامعة أوسلو بالنرويج (JMIC)، ورشة عمل دولية عن «شبكات التواصل الاجتماعي والحريات : تحديات المغرب العربي».

وخلص المشاركون في الندوة الدولية، التي احتضنتها مدينة الحمامات التونسية على مدى يومين، إلى ضرورة تبادل التجارب بين مختلف دول الغرب وشمال إفريقيا والشرق الأوسط، مع التأكيد على أهمية تحديد المفاهيم العلمية وصِلتها بالمجال المهني على مستوى الإعلام والدفاع عن حقوق الإنسان فيما يتصل بقضايا التطرف العنيف والتمييز ضد النساء والحدود بين حرية الإعلام والتعبير والأخبار الكاذبة أو المزيفة (Fake news).

وتوقف الأكاديميون المشاركون في الورشة، عند قضايا في غاية الأهمية ذات صلة بمواقع التواصل الاجتماعي وواقعها في دول المنطقة المغاربية، والإجابة على الأسئلة التالية : ماهي الحدود بين حرية التعبير والتطرف؟ هل يمكن لمكافحة الإرهاب أن تشكل تهديدا للحريات؟ كيف غيرت الشبكات الاجتماعية وجه التشدد وجعلته يتطور؟ ما هو تأثير الأخبار الكاذبة على المجتمع ووسائل الإعلام؟ ماهو مفهوم «الجهاد الالكتروني» و«البروباغاندا» أو الدعاية و«الأخبار الكاذبة» و«تأثير الحركات التغييرية على السياسات العامة»؟

وخلال الجلسة الافتتاحية، توقفت رئيسة مركز التدريب الإعلامي بمركز المرأة العربية للتدريب والبحوث (كوثر)، اعتدال المجبري، عند تأثير وسائل الإعلام الحديثة بالقول إنها «لا تنفي سابقتها من وسائل الإعلام التقليدية، بل تشكل تراكما لها»، مضيفة أن هناك تقاطعا وسط تلك الوسائل «يتداخل فيه ما هو سياسي وتجاري واجتماعي وكل مجالات البحث الأخرى» فيما أوردت أن أدوار تلك الوسائل تجاوزت التثقيف والإخبار «إلى ملامسة الشأن العمومي». وأضافت أن مركز المرأة العربية اهتم بالطفرة الإعلامية في الدول العربية وأنجز دراستين بعنوان «المرأة العربية وتكنولوجيا المعلومات» و«المرأة العربية في النقاش الافتراضي».

منصات التواصل الاجتماعي والحدود بين حرية التعبير والتطرف

وقالت رئيسة المركز الدولي للصحافة والإعلام بالنرويج، إيليزابيث إيدي، إن شبكات التواصل الاجتماعي «باتت فضاء ومرجعا مشتركا بين الأشخاص، وتشجع على ثقافة تشاركية للحوار ونشر الأخبار مثل حالات الحرب في سوريا، فيما بلغ تأثير الإعلام الإلكتروني درجة تغيير بعض الأوضاع العامة مثلما حصل في الثورة التونسية عام 2011».

فيما يخص منصات التواصل الاجتماعي، تؤكد إيدي أنها «سهلت أيضا التجنيد لعدد من الحروب، وكل حرب تطرح معها سؤال: ما هي الأطروحة التي ستربح الرهان؟»، لتشير إلى أنه «في وقت تهم الحكومات إلى إيجاد طرق لحجب شبكات التواصل الاجتماعي فإن الناس يجدون طرقا أخرى لتجاوز هذا الغلق».

كما باتت وسائل التواصل الاجتماعي، حسب رئيسة المركز الدولي للصحافة والإعلام بالنرويج، «منصة لنشر الآراء السيئة التي تضر بكثير من الأشخاص ممن يعبرون عن آرائهم بشكل حر»، مضيفة أن هناك أشخاصا عبروا عن آرائهم السياسية بشكل حر «فتعرضوا لتهديدات دفعتهم إلى حذف تدويناتهم»، لتورد أن هذا الوضع دفع وكالات الأمن الأمريكية إلى كثير من الرقابة على عمالقة الفضاء الإلكتروني على غرار شركتي جوجل وفايسبوك.

مكافحة الإرهاب لا تبرر الحد من الحريـات!

في مداخلة حول موضوع «محاربة الإرهاب والحفاظ على الحريات : الجدلية وحدود التنفيذ»، توقف الصحفي المغربي طارق بنهدا، عند أهمية الحرب الالكترونية على التطرف العنيف من خلال تحليل الخطاب الإعلامي للتنظيمات المتطرفة خاصة تنظيم

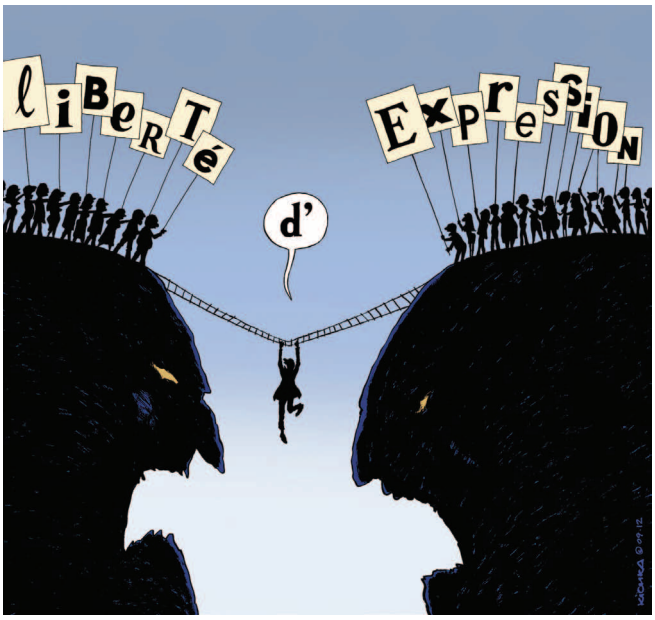

«داعش»، مشيرا إلى أن هناك حربا نفسية يقودها التنظيم «لا تسقط قتلى، بل ضحايا معنويين».

وقال طارق بنهدا إن التنظيمات المتطرفة «تستغل ما يسمى بـ«الويب الخفي» (Dark Web)، وهي مواقع خفية على محركات البحث تستغل في التجارة غير الشرعية مثل تبييض الأموال وبيع الأسلحة والمخدرات»، مشيرا إلى أن خطر الإرهاب الإلكتروني دفع عددا من الدول إلى تجهيز «جيش إلكتروني احتياطي يضم خبراء وقراصنة محترفين، إلى جانب اعتماد قوانين لمجابهة الإرهاب وصلاحيات واسعة لأجهزة المخابرات للتجسس على المكالمات الهاتفية وزرع برامج تجسس في الحواسيب ومراقبة البريد الإلكتروني والحسابات البنكية».

ويرى الصحفي المغربي أن جدلية «مكافحة الإرهاب والحريات العامة»، تتقاسمها ثلاثة مستويات، تهم «السياسي الذي يرى في توسيع الحريات خطرا يرفع من وتيرة التطرف، والباحث المحلل الذي يعتقد أن منح المزيد من الحريات الشخصية والمدنية يساهم في تقليص التطرف العنيف، فيما يرى فريق النشطاء الحقوقيين أن مسألة الحريات خط أحمر وأن الاستبداد هو حل مع المتطرفين»، ليخلص إلى أن «مكافحة التطرف والإرهاب لا يجب أن تبرر صياغة قوانين تحد من الحريات العامة للأفراد».

كل الدول ملزمة بضمان الحرية والتصدي للتصريحات التمييزية والعنصرية

ممثلة سفارة النرويج بالجزائر كارولين شلتن، قالت من جهتها، إن «حرية التعبير أساس كل الحريات، والحكومات في كل الدول ملزمة بضمان الحرية للأصوات المعارضة عبر شبكات التواصل الاجتماعي حتى تشارك في تنمية بلدانها». وترى كارولين شلتن أن التصريحات التمييزية والعنصرية قد تؤدي إلى العنف والكراهية، «فتصعب من جهة مهمة الحكومات في تحديد ما هو قانوني وغير قانوني، ومن جهة ثانية سيُستخدم الإرهاب والتطرف مطية للحد من الحريات ودعم التمييز بين الجنسيين والحد من مشاركة المرأة».

وسائل التواصل الاجتماعي روجت للتنظيمات المتطرفة وغيرت وجه التشدّد

أما الصحافي الكردي - النرويجي أفشين إسمالي، فاستعرض الحضور الإعلامي «المحترف والاستعراضي» للتنظيمات المتطرفة من القاعدة إلى «داعش والذي ساهم في الترويج لها وتغيير وجه التشدد في العالم»، مشيرا إلى أن بعض القنوات الفضائية العربية ساهمت في إبراز عدد من قادة هذه التنظيمات، من خلال بث أشرطتها وإجراء حوارات إعلامية معها. فيما قال إن هدف هذه الكيانات المتطرفة إعلاميا كان «صناعة مجتمع عالمي للتطرف العنيف».

وأضاف المتحدث أن «وسائل التواصل الاجتماعي» كانت دوما هدفا للتنظيمات الجهادية من أجل «التدريب على الأسلحة، والتجنيد، ونقل الأخبار عن الحياة اليومية للمقاتلين وعائلاتهم ونشر التعاليم الدينية بهدف تدجين جيل جديد من خلال التأثير عليه». كما أشار أفشين إسمالي إلى أن تطرف التنظيمات بلغ درجة «احتكار مصالح الاتصالات في المناطق التي يسيطرون عليها أو تدميرها في بعض الأحيان».

«الأخبار الكاذبة» رهين تسهيل النفاذ إلى المعلومة وقطع الطريق أمام الدخلاء على الإعلام

فيما يخص موضوع الأخبار الكاذبة، قال الصحفي والباحث المغربي إبراهيم مخلص إن «ما يشجع على تداول الأنباء الكاذبة في وسائل الإعلام هو تسابق الأخيرة نحو البحث عن قراء ونقرات أكثر مع غياب الأخلاق المهنية والتكوين اللازم للصحافيين و«عدم وجود إطار قانوني وأيضا رغبة السلطات العمومية في إحصاء ومعرفة توجه الرأي العام حيال قضية ما».

وحول الروافد التي تنتشر فيها الأخبار الكاذبة، يقول إبراهيم مخلص إن الأمر يتعلق بالدرجة الأولى بالمواقع الإلكترونية الإخبارية ومنصات التواصل الاجتماعي، متبوعة بالصحافة المكتوبة ثم القنوات الإذاعية والتلفزيونية، مشيرا إلى أن الأكثر صلة بهذا النوع من الأخبار هو عالم السياسة والاقتصاد بدرجة أولى. على أن الفاعلين في المجالين يعمدون

بصفة عامة إلى الخروج بتوضيحات تفند تلك الأخبار الكاذبة، «أما في القضايا الاجتماعية، فإنها تبقى سهلة النفاذ إلى الرأي العام ورهينة بمن نشرها للوهلة الأولى».

ويرى مخلص ضرورة مساعدة الصحافيين على الولوج السلس للمعلومة، كوسيلة للقضاء على «الأخبار الكاذبة مع وقف الطريق على الدخلاء على مهنة الصحافة وتطوير آليات التتبع على المواقع الإخبارية»، فيما يشدد على أن هناك انتظارات من الجسم الصحفي المغربي للمجلس الوطني للصحافة «الذي سيكون حاسما في تعزيز أخلاقيات الصحافة، خاصة على مستوى الصحافة المكتوبة والإلكترونية».

تضخم التطرف العنيف وارتفاع وتيرة خطاب التحريض سببه غياب السلطات في ليبيا

وفي عرض للتجربة الليبية، استعرضت الأكاديمية الليبية نوال المهدي خصوصيات خطاب الكراهية وأسبابه وآثاره خاصة من خلال الشبكات الاجتماعية، واعتبرت أن من واجب الدولة التدخل من خلال تنقيح سياستها التي تشجع هذا النوع من الخطاب وأيضا بإشراك المجتمع المدني في التصدي له.

وقال الأستاذ بجامعة الإعلام الليبية محمد الأصفر، إن هناك انتشارا واسعا لخطاب الكراهية والعنف واستغلال الهجرة غير الشرعية على مستوى وسائل التواصل الاجتماعي في ليبيا، وإن «تأثير ذلك كان واضحا من خلال ارتفاع استهداف الصحافيين والمدونين بلغت درجة الاغتيال»، وأضاف أن «عدم الاستقرار السياسي والأمني بالبلاد ساهم في نشر الفتن والفوضى وأيضا تحقيق مكاسب سياسية واقتصادية».

وأشار الأصفر إلى غياب سلطات ليبيا عن ضمان حريات التعبير وحماية الصحافيين والمدونين من تبعات التطرف العنيف، مردفا أن «هناك تضخما ووتيرة مرتفعة لخطاب التحريض وتأجيج الخلافات بين مختلف التشكيلات المسلحة في ليبيا»، فيما أورد أن هناك نوعا آخر من القضايا التي تكون مواقع التواصل الاجتماعي منصة لها، وخاصة الهجرة غير الشرعية.

كمال العبيدي : قانون الإعلام الجديد خطوة إلى الوراء في حرية الإعلام في تونس

من جانبه، تحدث رئيس الهيئة الوطنية لإصلاح الإعلام والاتصال سابقا والناشط الحقوقي، كمال العبيدي عن حالة حرية الصحافة والتعبير في تونس قبل عام 2011 وبعده، معتبرا أن «ظهور ثورة الياسمين جلب المزيد من الحريات لكن توجد الآن مؤشرات على وجود خوف من الانحدار. فمشروع قانون الإعلام الجديد الذي يحدد السلطة التنظيمية لوسائط الإعلام السمعية والبصرية التونسية، هو خطوة إلى الوراء بالمقارنة مع النص الذي اعتمد في عام 2011 ●

فصل ومنع ودعوة لتطبيق الشرع

يعدّ حزب التحرير من الأحزاب التي تثير جدلا واسعا في تونس نظرا لحصوله على الترخيص القانوني وعمله في ظل دولة مدنية يطمح إلى تقويضها.

ويلاحظ المتأمل لنشاط حزب التحرير في تونس أنه يفصل بين النساء والرجال. إذ يقسّم الحزب إلى قسمين، قسم رجالي وآخر نسائي. ولا يحضر رجال الحزب للأنشطة التي يقوم بها القسم النسائي. كما نلاحظ غيابا تاما لنساء الحزب في الأنشطة التي يقوم بها القسم الرجالي. فحزب التحرير وإن كان لا يمنع الاختلاط صراحة فإنه يحرص قدر الامكان على الفصل بين نساء ورجال حزبه.

شهرزاد بن جدو / تونس

وتنص المادة 113 من الدستور الذي يقترحه حزب التحرير على أن «الأصل أن ينفصل الرجال عن النساء ولا يجتمعون إلا لحاجة يقرها الشرع، ويقر الاجتماع من أجلها كالحج والبيع».

وتعدّ المؤتمرات السنوية التي يعقدها حزب التحرير من الأنشطة النادرة التي تحضر فيها نساء الحزب في نفس المكان مع الرجال. ولكن في هذه المؤتمرات تجلس النساء في صفوف بعيدة نوعا ما عن الصفوف التي يجلس فيها رجال الحزب.

وخلافا للأحزاب والتنظيمات والجماعات السلفية، لا يفرض حزب التحرير على المرأة ارتداء النقاب. بل يلزم كل امرأة تعتزم الانتماء إلى هذا الحزب بارتداء الحجاب.

المرأة تهتم بالأسرة.. الحكم يخوض فيه الرجال

ينص الدستور الذي يتبناه حزب التحرير، والذي قام بتوزيعه في عديد ولايات الجمهورية التونسية ويقوم بتدريسه لمن يطلبون العضوية فيه، على أنه لا يجوز للمرأة أن تتولى مناصب سياسية وأن تكون صانعة للقرار. ويستشهد المنتمون لحزب التحرير بحديث يُنسب للرسول يقول « لن يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة».

وتنص المادة 116 من الدستور الذي يقترحه حزب التحرير على أنه «لا يجوز أن تتولى المرأة الحكم، فلا تكون خليفة ولا معاونا ولا واليا ولا عاملا ولا تباشر أي عمل يعتبر من الحكم، وكذلك لا تكون قاضي قضاة، ولا قاضيا في محكمة المظالم ولا أمير جهاد».

كما أن نفس الدستور الذي يعطي ملامح عن الدولة التي يطمح حزب التحرير إلى بنائها يعتبر أن «الأصل في المرأة أنها أم وربة بيت وهي عرض يجب أن يصان».

ومن المفارقات أن حزب التحرير وإن يمنع المرأة من أن تتبوأ مناصب عليا في الدولة فإنه لا يمنعها من مساعدة الرجال على الدعوة لإعادة دولة الخلافة والعمل على تطبيق الشرع. فالمرأة في حزب التحرير تحضر في المسيرات والمؤتمرات وتعقد الندوات وتقود الحملات.

الفرع التونسي لحزب التحرير العالمي

يرجح أن يكون العام 1982 بداية النشاط التنظيمي لحزب التحرير في تونس. وصدرت عديد الأحكام القضائية ضد المنتمين للحزب قبل الثورة. واعتقلت الحكومة التونسية 80 من أعضائه عام 1992، إثر تمكن الحزب من اختراق المؤسستين العسكرية والأمنية.

وتعد تونس بالإضافة إلى لبنان من الدول القلائل في العالم العربي التي ينشط فيها حزب التحرير بترخيص قانوني. إذ منح الحزب الترخيص الرسمي بموجب علم وخبر في لبنان بتاريخ 11 ماي 2002 بتوقيع وزير الداخلية أحمد فتفت. في حين يمنع الحزب في عديد الدول كالمغرب ومصر وغيرها. وفي تونس منح الحزب الترخيص القانوني بعد الثورة التونسية تحديدا في حكومة محمد الجبالي. وكان الحزب قد تقدم بطلب منحه ترخيصا قانونيا في حكومة الباجي قائد السبسي سنة 2011 لكن مطلبه قوبل بالرفض حينها.

حزب متناقض مع الدولة المدنية التي يعمل في سياقها

لم تدخل الممارسة السياسية، في ظل مناخ ديمقراطي يسمح بحرية التعبير والتجمع والتنظم، أية تعديلات على الأسس الفكرية لحزب التحرير. فلقد حرص الحزب في تونس، كل الحرص، على عدم القيام بأية مراجعات في أسسه الفكرية. وظل متمسكا بأدبيات الحزب المركزي وبكتب شيخه المؤسس تقي الدين النبهاني. ممّا جعل الحزب

غير متناغم مع الدولة الوطنية الحديثة التي يعمل ضمنها. وصرّح الحزب، في أحيان عديدة، بأفكار مناقضة تماما للدولة التونسية ولنظامها الجمهوري. إذ أبدى رفضه حتى لعلم الدولة التونسية ولحدودها.

ولقد دفع رفض حزب التحرير في تونس للدولة التي يعمل ضمنها، ومناداته بأفكار مناقضة تماما لها، كثيرين للمطالبة بتجميد نشاطه وحله.

ووفاء لأسسه الفكرية، ظل حزب التحرير في تونس ما بعد الثورة يطرح نظاما مخالفا للنظام الذي تقوم عليه الدولة التونسية. إذ ينادي بالعودة إلى إحياء نظام الخلافة الإسلامية، ويعتبرها النظام الأمثل والذي يتعيّن على جميع المسلمين إعادته، حتى يتمكنوا من تجنب المعاصي المتأتية من قبول نظام آخر. وفي الوقت الذي تسعى فيه تونس لترسيخ نظام ديمقراطي في ظل دولة مدنية تفصل الدين عن الدولة، يرفض حزب التحرير الديمقراطية، رفضا مطلقا، ويعتبرها "نظام كفر" فرضه الغرب.

ويطرح الحزب نظام الخلافة الإسلامية كبديل عن النظام الديمقراطي وعن الدولة المدنية. ويقدم في مشروع دستور من منشورات الحزب، ملامح الدولة التي يسعى إلى إقامتها، والتي يشترط فيها انتخاب المسلمين لخليفة، وينتفي فيها مفهوم الشعب لننتقل إلى الرعية، كما ينتفي مفهوم المجتمع ليحل محله مفهوم الأمة.

ويشترك حزب التحرير في البديل الذي يطرحه، وهو نظام الخلافة الإسلامية، مع عديد الحركات والأحزاب السلفية، وكذلك مع بعض التنظيمات المتطرفة مع اختلاف في الأساليب والوسائل●

معـــــارك إيـديـولوجيـــــة تخـاض على أجسـاد النســـاء

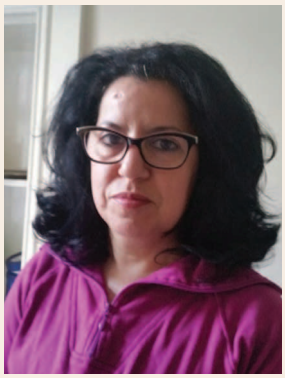

فاطمة واياو كاتبة وباحثة مغربية مقيمة باسكوتلانـدا

ثمة ما يثير الانتباه في النقاشات التي تثار من حين الى آخر ومن منطقة إلى أخرى، فيما يتعلق بقضية تطويع جسد المرأة بين قوتين : ناعمة وهي الموضة وعنيفة وهي الحجاب باسم الدين. في كل هذه المعارك ليس هناك اعتبار لصوت النساء ولكرامتهن، ولا لحرية الاختيار مثل ما نجد عند الرجال. فلماذا يخيف تحرر المرأة كل من يريد فرض الهيمنة والسلطة الديكتاتورية، من خلال قمع النساء، والإمعان في إذلالهن؟ ومتى سينتهي مسلسل إذلال النساء باسم اللباس، كشفا أو سترا؟ سفورا أو حجابا؟

فاطمة واياو - المغرب

إن الحديث عن لباس المرأة هو بشكل أو بآخر حديث عن الجسد الأنثوي، وحينما يتخذ هذا الحديث طابع الوصاية والقمع والتحرش، يصبح الأمر ليس مجرد حديث عابر، بل هو دليل على أن المرأة في بلداننا العربية لم تصل بعد للمكانة اللائقة بها، بل إنها تتراجع عن مكتسبات أقل ما يمكن أن يقال عنها إنها بديهيات لسير التطور التاريخي للمجتمعات الإنسانية.

إن المتأمل لهذه القضية وربما غيرها كثير مرتبط بها، يستنتج لا محالة أن هناك خيطا رفيعا يربط بينها جميعا. إنه سكون المجتمع وجموده عن أي تطور فكري، أصبح المجتمع عاجزا عن أي إبداع أو حتى مجرد إعمال العقل. هذا الخيط الرفيع تتحكم فيه التربية بشكل أساسي بشقيها المنزلية والمدرسية. هاتان المؤسستان اللتان لم تعد تنتجان سوى أجيالا متراكمة من الأجساد الذكورية والأنثوية تعمل على الاجترار والنقل. بل إن الأخطر أنه تخرج على يديها جيل عنيف لا يعرف لغة غير لغة العنف اللفظي والبدني أيضا. إن الاتجاه بتحميل المسؤولية لهاتين المؤسستين لا يعني إعفاء باقي المؤسسات من المسؤولية، بل يعني التأكيد على أن التغيير يبدأ بالإنسان من خلال خلق نماذج إنسانية قادرة على السير بالمركب إلى الأمام. هذا النموذج لا يمكن أن تصنعه فقط وسائل الاتصال والإعلام ولا حتى حملات التوعية المنظمة من طرف مختلف الفاعلين الاجتماعيين، بل يرتكز النموذج بالأساس على أولى خطوات التربية التي لا تدشنها سوى الأسرة أولا ومن ثم المدرسة.

معـــارك مفتعلـــة

دأب فقهاء عديدون والمحسوبين على التيارات المتشددة في تخصيص حيز هام من اهتمامهم وفتاويهم للمرأة، إلى درجة يشعر فيها كل متتبع أو مهتم بواقع المرأة في الوطن العربي أن الدين الإسلامي لم يأت للعالمين أجمعين ذكورا وإناثا بل هو سيف مسلط على المرأة العربية المسلمة في حركاتها وسكناتها.

لقد غير هؤلاء المتأسلمون من موقف الدين الاسلامي اتجاه المرأة من دين متجه للإقرار بتحرر المرأة ومساواتها مع الرجل إلى وسيلة في أيدي الرجال المتأسلمين لتركيع المرأة ومعاقبتها لا لشيء سوى لكونها امرأة. فمتى يكف أشباه الفقهاء عن تسليط ألسنتهم قبل سيوفهم على النساء، وأيضا على الرجال الأحرار الذين رفعوا راية الدفاع عن الحقوق الإنسانية دون تمييز؟.

إن ما يجب التنبيه إليه هو أن النظرة الدونية للمرأة وإن غلفت بستار ديني إلا أنها تعتبر آفة المجتمعات الأبوية في العديد من مناطق العالم. وهي ترتكز بالأساس على التربية والمحيط التي تنتج أجيالا تحمل عقولا ظلامية، قد تكون في رأس رجل أو امرأة، فلا يجب أن يظن بأن احتقار النساء والتحرش بهن هو مجرد فعل ذكوري-رجالي، بل إنه وبالأساس نابع من فكر ذكوري تقليدي تتربى عليه الإناث والذكور على حد سواء.

حقيقة أخرى تحضر عند مقاربة موضوع واقع المرأة في المجتمعات التقليدية، ترتبط ببنية العقل في التفكير العربي عموما، فقضية احتقار النساء لا تقتصر على الشارع أي في المجال العام أو في العلاقات الأسرية حين الانتقال للمجال الخاص، بل إنها قضية محورية في التفكير عموما. هل يمكن إنكار ما تذهب إليه النخب الثقافية حين تروم تفسير الابداعات النسائية وهي تسمية ما زالت تثير الكثير من ردود الفعل المتباينة، وكأن كل ما هو نسائي هو محتقر مهما بلغ من درجة الإبداع والبلاغة.

إن التأكيد على استقلالية النساء جسدا وعقلا، إبداعا وإنتاجا، لا يعني أن كل ما تقوم به المرأة أو ما تنتجه هو عين الحق، فالأمر هنا بعيد عن النظرة النسوية الضيقة، التي ظهرت في حقب تاريخية معينة والتي سعت للفصل بين الجنسين، وتقديس الجنس الأنثوي. فالمجتمع الذي ننشده هو مجتمع المساواة والحرية، المساواة بين جميع أفراده دون تمييز مهما كان شكله : جنسي أو عرقي أو إثني أو طبقي... والحرية ضرورية لكل الأفراد في حدود احترام الآخر، فلا يجوز أن تصبح حرية الرجال في المجال العام سببا في التضييق على النساء.

لن يتسنى لأي مجتمع ينشد السلام والأمن والازدهار، أن يبلغ مبتغاه في غياب مبدأ أساسي وهو تحقيق المواطنة الحقيقية لكل الشعب بنسائه ورجاله. إن مجتمعا يئد نصفه، ويشرد طفولته، ويخدر شبابه، محكوم عليه أن يظل مجتمعا متخلفا، همجيا، جلفا تتحكم فيه مظاهر التسيب والاستغلال فيصبح لقمة سائغة لكل الافواه المفترسة داخليا وخارجيا.

إن تحرير الشعب كل الشعب نساءه ورجاله شبابه وشيبه من الفقر والشعوذة والنفاق الاجتماعي والتقاليد البالية المتزمتة، هو الضمانة الوحيدة لتحقيق السلم الاجتماعي والسير في الطريق نحو التنمية الشاملة والحداثة الفعلية.

المرأة كائن دوني في عرف الثقافة الأبوية

رغم ظهور حركات نسائية استطاعت أن تفرض مطالب النساء على الملفات المطلبية الحقوقية خاصة في بلدان المغرب العربي، ما أدى في كثير من المناسبات إلى كسب المعارك، على غرار مسار المطالبة بتعديل قانون الأحوال الشخصية المغربي سنة 2004 ليصبح مدونة الأسرة، ومع أن هناك ثغرات حان الوقت لوضعها على طاولة المطالب النسائية، إلا أنني أتساءل هنا إلى أي مدى يمكن الجزم بأن الحركة النسائية المغربية في واقعها الحالي قادرة على خوض معركة جديدة بغية تغيير قانون الإرث مثلا وهي تهادن مع الحركة النسائية الإسلامية؟

إن قصور الحركة النسوية العربية بل وتراجعها يعود بالأساس لمشكلة المهادنة مع هيمنة النظام الأبوي بكل تجلياته الاقتصادية والثقافية والاجتماعية، مما أعاق ومازال يعيق أية محاولة لتحديث المجتمع وبالتالي تثويره وليس فقط تطويره. فتفكيك وهدم أعمدة النظام الأبوي لم يتم بعد وربما ما زال هناك الكثير من الزمان والجرأة والعمل قبل أن تتم معرفة كل الجوانب التي تجعل من هذا النظام راسخا، متجذرا بل وخالدا. نستطيع الجزم إذن بأن البشرية جمعاء لن تهدم أو تهزم هذا النظام إلا إذا اندحر الظلم والحيف والتمييز بين جميع البشر وليس فقط بين النساء والرجال ●

اقتحمن المعترك النقابي وعزمن العقد مع الرجل لتحقيق العدالة الاجتماعية

نقابيات الجزائر..

بين عصي «البوليس» وتحدي تحسين ظروف العيش

غانية توات - الجزائر

على عكس عدة دول عربية تمكنت المرأة الجزائرية من اكتساح معترك العمل النقابي، فحجزت لنفسها مكانا خاصا في عالم الدفاع عن «الحريات»، حرية المرأة خاصة ، قبل أن تكون قوة دافعة لتطوير ذاتها ومجتمعها، وتسعى لتحقيق العدالة واحترام حقوق الإنسان، في العمل وفي المجتمع، وتحارب التمييز واللاعدالة وكل أشكال القهر التي تؤدي إلى بروز الفقر. فافتكت بجدارة مكاسب هامة في تاريخ الجزائر المستقلة، ومن هنا تعلمت العمل النقابي وانخرطت في عدة هيئات وشبكات ومنظمات أيضا، تزامنا مع الحراك النقابي الواسع الذي يعرفه المجتمع الجزائري في السنوات الأخيرة، لا سيما قطاعي التربية و الصحة. وهي القطاعات التي تتميز بالتواجد المهني النسوي، واتجاهه نحو التأنيث قبل أن ينتشر الوعي النقابي إلى قطاعات عدة.

رغم الانحسار في نصيب النساء من العمل النقابي، إلا أن بعضهن نجحن في كسر تلك القاعدة من أجل مكافحة كل أشكال عدم المساواة داخل المجتمع الجزائري، بداية من مكان عملها وسعيا لبناء مجتمع عادل للجميع وحماية حقوق الإنسان وتحقيق المساواة بين الجنسين، هذا ما تقوم به «مريم معروف» أستاذة ونقابية بارزة في قطاع التعليم بالجزائر، ساهمت في 2011

رفقة نحو 500 أستاذ متعاقد، في فرض مطلب الإدماج في مناصب قارة بعد نحو أسبوعين من الاعتصام المفتوح أمام قصر رئاسة الجمهورية بساحة سموها «ساحة الإدماج» شهدوا فيها كل أنواع الاعتداءات الأمنية وسوء المعاملات، ومع ذلك صمدوا إلى غاية صدور قرار رئاسي بإنصافهم. بعد 7سنوات ها هي تعود «معروف» من الباب الواسع لتكتسح من جديد «معركة النضال النقابي» رفقة 19 امرأة نقابية من مختلف قطاعات الوظيف العمومي»، هدفها هذه المرة ليس إدماجها أو إدماج أساتذة آخرين، وإنما هو الدفاع عن لقمة عيش الموظفين، حكمت عليهم الحكومة بالعيش بأجر زهيد بسبب ما حمله قانون المالية لسنة 2018 من ضرائب وزيادات في أسعار المواد الاستهلاكية.

معروف «سأقول لا لتجويع الجزائريين... اليوم وغدا مهما كان الثمن»

البداية من ساحة «البريد المركزي» بعاصمة الجزائر، حينما قررت «مريم معروف «عضو النقابة الوطنية

مريم معروف

لمستخدمي الإدارة العمومية «السناباب» وعضو لجنة المرأة العاملة بذات التنظيم النقابي ورئيسة سابقة في فدرالية عمال التربية الوطنية، الاحتجاج رفقة 19 نقابية من قطاعات الصحة والتربية والتعليم العالي والتكوين المهني والبلديات وحتى من قطاع السلطة الرابعة «الصحافة»، تلبية لنداء النقابة الوطنية لعمال الكهرباء والغاز «سونلغاز» ليوم 20جانفي 2018، من أجل القول «لا» لقانون المالية و«لا» لكبت الحريات و«لا» لتفقير الشعب وتكريس الطبقية. فلقي النداء تجاوبا منقطع النظير في مواقع التواصل الاجتماعي وتجنيدا كبيرا لجميع أطياف الشعب من أجل الاحتجاج، ضد ما سماه عبد القادر كولي رئيس نقابة «سونلغاز» في تصريح لنا «السياسة العرجاء التي تمارسها الحكومة، باعتبار أن القبضة البوليسية لا تزال عنوانا كبيرا لكل من يحاول المطالبة بحقوقه الدستورية بشكل سلمي ولا يزال سوء التوظيف و« المحاباة» فيه عنوانا كبيرا في قطاع الطاقة وقطاعات أخرى عدة... في وقت لا يزال الشعب يعاني من تبعات قانون المالية 2018، و الزيادات المروعة التي أثقلت كاهل العامل البسيط، الذي لم يعد يكفيه راتبه لـ 10 أيام، وما يزال التهديد والوعيد ضد النقابيين المستقلين، ولا تزال وزارة العمل والداخلية تتدخل في شؤون النقابات والجمعيات دون أدنى احترام تقرر حلها بطريقة مخالفة للدستور ولكل العهود الدولية والاتفاقيات الخاصة بمنظمة الشغل العالمية –يضيف المتحدث- الذي أكد «إنه في وسط كل هذا يعاني النقابيون في كل القطاعات من التسريح التعسفي بسبب نشاطهم النقابي المكفول دستوريا ومن الأحكام بالسجون بتهم ملفقة بدل من فتح الحوار مع فعاليات المجتمع المدني والنقابات والأحزاب.»

ولأجل كل هذا، قالت مريم معروف «لقد لبينا النداء وخرجنا إلى الشارع رفقة 19 نقابية، ومع بداية ترديد الشعارات التي تناهض قانون المالية وتجويع الجزائريين، وكبح الحريات فإذا عشرات من الشرطيات يحاصرنني رفقة زميلاتي ويرغمننا إلى التوجه إلى أقرب مركز شرطة، بجرنا بقوة الضرب، وهو ما تسبب لي في جروح وكدمات على مستوى الذراع، قبل أن نجبر على المكوث ساعات طويلة هناك ليطلق سراحنا في آخر النهار بعد تحرير محاضر ضدنا» .

ورغم الضرب والتعدي الذي تعرضت له «مريم معروف» تؤكد أن هذا لن يمنعها من الخروج مجددا إلى الشارع من أجل إنجاح نضالها ، قائلة «لن أسكت عن الظلم وما تعرضت له من ضرب لن يفشل من عزيمتي في تحقيق حياة أفضل للعامل الجزائري والعمل على تحسين الظروف الاجتماعية وتحقيق التنمية الاجتماعية للموظفين والجزائريين». وأكدت على العمل على مكافحة أشكال عدم المساواة داخل المجتمع الجزائري وحماية حقوق الموظفين وتحقيق المساواة مع الرجل وكذا توفير فرص أكثر للمرأة ورفع التهميش عن بعض الفئات وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة الاجتماعية بتكريس لغة الحوار بين السلطة الحاكمة والشركاء الاجتماعيين لضمان بناء مؤسسات فعالة.

يمينة مغراوي
«هدفنا تعديل القوانين التي تكرس الطبقية والفقر»

أوضحت من جهتها يمينة مغراوي رئيسة لجنة المرأة العاملة بنقابة «السناباب» التي شاركت في الاحتجاج «أن تلبية النداء للخروج للاعتصام هو واجب نقابي تسعى من خلاله رفقة زميلاتها إلى تحقيق العدالة الاجتماعية عبر تعديل القوانين الجائرة التي تكرس الفقر والطبقية في المجتمع الجزائري».

واعترفت النقابية مغراوي بالمشاكل التي تتعرض لها نقابيات الجزائر بسبب نضالهن، إلا أن هذا لم يفشل عزيمتهن- حسب قولها- من اكتساح هذا العمل الذي كان يقتصر في وقت مضى على الرجال، بعد أن تجاهلن عراقيل زملائهن في العمل وذهنيات المجتمع، وعمدن إلى مواجهة أصحاب القرار ممن مارسوا التعسف و«الحقرة» في حقهن وفي حق زملائهن النقابيين.

وأضافت أن نقابة «السناباب» تعد من أبرز النقابات بالجزائر التي تشجع المرأة على البروز في العمل النقابي، لتكريس المناصفة وحقها في الوصول إلى القيادة بنسبة خمسين بالمائة، وهو المشكل المطروح في عدة دول عربية، حيث تواجدها مقتصر فقط على مستوى الانخراط. ولعل أهم دليل على ذلك هو استحواذ امرأة على منصب الأمينة العامة ب «السناباب» وكذلك مناصب رؤساء عدة فدراليات على غرار فدرالية التربية وفدرالية الصحة.

وقالت «إن دورهن قائم من أجل خلق توازن في المجتمع والعمل على التصدي للقوانين الجائرة التي على رأسها قانون المالية لـ2018 الذي خنق الجزائريين، وضعف من قدرتهم الشرائية، وهو ما نسعى لبرهنته من خلال العمل على

إصدار دراسة نسلط فيها على مصاريف عائلة من خمسة أفراد تقتات من مرتب لا يتجاوز « الحد الأدنى للأجر المضمون» والذي لا يتجاوز 18 ألف دينار «أي أقل من 100 دولار. على أن يتم تسليط الضوء على مصاريف الأكل والعلاج والكراء ومصاريف الكهرباء والغاز والملابس وتمدرس الأبناء وحاجياتهم، بهدف توعية السلطة بضرورة الإسراع في اتخاذ آليات وخطة سريعة لدفع النمو الاقتصادي لحماية المجتمع من الفقر والجوع والمرض الذي بدأ يعود بقوة للجزائر عبر المناطق النائية بسبب غياب العدالة الاجتماعية.

ملال رؤوف

خروج العنصر النسوي للاحتجاج... حق دستوري

في هذا الصدد قال النقابي البارز ملال رؤوف بنقابة الكهرباء والغاز «إن خروج العنصر النسوي في الاحتجاجات هدفه الدفاع عن مطالب شرعية ودستورية، بل سامية لبناء دولة ديمقراطية تكفل حقوق رعاياها ومواطنيها وتكفل للعمال حياة كريمة» مؤكدا «إنه على جميع فعاليات المجتمع التجند لمساعدة النساء والرجال من أجل إنجاح الاحتجاجات وتحقيق المطالب المتعلقة أساسا بتكريس الحريات الفردية والنقابية للعامل الجزائري، أينما كان وأينما وجد وإلغاء القوانين التي عمقت جراح العامل البسيط بالارتفاع في جميع الأسعار».

عضو بالبرلمان «المرأة شقيقة الأزمات فكانت جديرة لإحداث التغيير»

عضو المجلس الوطني الشعبي، والنقابي السابق باتحاد عمال التربية والتكوين عمرواي مسعود، يؤكد أن المرأة الجزائرية لطالما كانت بجانب شقيقها الرجل فشاركته في الوعي النقابي، بحيث أصبحت تتقلد مسؤوليتها ففتحت لها آفاق الترقية لكي تتبوأ مراتب ريادية في العمل النقابي، باعتبارها أولى وأعرف بمشاكل أختها المرأة، تسعى من أجل المساواة بين الرجل المرأة ما جعلها تقتحم الآن كل المجالات التربية والعدالة والصحة وغيرها... والآن باشرت بتبوأ مناصب نقابية والعمل الجمعوي كما قال «فهي شقيقة كل الأزمات التي تحيط بها، ولذلك عملت أن تكون عنصرا فاعلا لمواجهتها وإحداث التغيير».

ووقف عضو البرلمان الجزائري مسعود عمراوي عند الملتقى الدولي المنعقد بالجزائر نهاية فيفري الماضي وضم نقابات من 167 دولة من بينها نقابة اتحاد التربية «الانباف» الذي خصص موضوعه عن المساواة بين المرأة والرجل في كل المجالات، واعتبره فرصة جديدة للمرأة لتعزيز المشاركة في العمل النقابي لتطوير النمو الاقتصادي الوطني وهي جديرة بذلك.

رفضت تنصيبها بالقانون فافتكت بقوة تصويت «الرجل»

وأقر النقابي عمرواي «أن نسبة الانخراط لدى العنصر النسائي كثيرة جدا، لكن تقلدها مناصب القيادة يبقى قليلا جدا. فرغم وجود قرار مرسوم رئاسي يؤكد نسبة المحاصصة «توزيع المناصب بالنصف»، غير أن المرأة رفضت ذلك، فأرادت أن تأخذ هذه المناصب بكفاءتها وجعلت الرجل ينتخبها، وسمح لها بالمشاركة في مختلف الملتقيات الدولية، على غرار ما اعتمد بالنقابة الوطنية للبياطرة التي انتخبت سعيدة عكالي التي تناضل من أجل توفير الإمكانيات لممارسة مهامهم من أجل تنفيذ مشروع التوأمة مع الإتحاد الأوروبي القاضي بعصرنة سلك البيطرة لحماية الصحة العمومية، وتحقيق العدالة في قطاع الفلاحة.

ونفس الشيء لدى انتخاب البروفيسور وهيبة وحيون، رئيسة النقابة الوطنية للاستشفائيين الجامعيين التي عملت رفقة عدة منخرطات في النقابة على الدفاع عن المشاكل المهنية والاجتماعية لموظفي الصحة من أطباء واستشفائيين، وسهرن على تحقيق المساواة في توزيع الحقوق والأدوار.

كما أشار المحامي المعتمد لدى المحكمة العليا ومجلس الدولة، والمنسق الوطني لنقابة المجلس الوطني لأساتذة التعليم العالي عبد الحفيظ ميلاط أن المرأة النقابية ساهمت في الجزائر في العمل جاهدة لتطوير القدرات البشرية والمادية لتلبية احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجاتها. وأشار «لا يمكن تصور تنمية دون مساواة كاملة بين الجنسين، والقضاء على كافة أشكال التمييز. ولا تنمية دون وجود دور فاعل للمرأة كرافد مهم وأساسي للتغيير، وفي هذا الإطار فإن نقابة التعليم العالي

ميلاذ عبد الحفيظ.

وبما أنها تنشط في إطار جامعي نخبوي، كان يتعين عليها أن تعطي الدور الكامل للمرأة كأحد أساسيات العمل النقابي». وأضاف «اليوم المرأة أو الأستاذة أو النقابية تلعب دورا محوريا في عمل النقابة، سواء على المستوى القاعدي باعتبار أن أكثر من 55 بالمائة من المنخرطين هم من العنصر النسوي، أو على مستوى القيادة باعتبار أن المرأة النقابية أصبحت تشغل دورا قياديا مميزا في أعلى الهرم القيادي للنقابة. وهذا بتواجدها في المكتب الوطني والمجلس الوطني، ووجود بعض الفروع النقابية تحت قيادة العنصر النسوي خاصة بالعاصمة الجزائر ومنطقة قسنطينة، وهي بتواجدها المميز هذا ستلعب دورا محوريا في التنمية المستدامة داخل الوسط الجامعي.

ضعف تمثيل المرأة للنقابات... من المسؤول؟

يرى رئيس الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان هواري قدور أن المرأة الجزائرية هي رمز للصمود والتحدي. ومنذ الاستقلال في 05 جويلية 1962 لعبت المرأة الجزائرية دورا في دفع عجلة التنمية خاصة على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي، وقطعت أشواطا طويلة كي تثبت ذاتها، وتفرض وجودها في مختلف المجالات فأصبحت نموذجا يحتذى به بين النساء العربيات رغم وجود ضغوطات لا بد من محاربتها عن طريق التوعية والمرافقة.

يأتي هذا -حسب المتحدث- في وقت قصرت فيه السلطة كثيرا في حماية المرأة العاملة في المؤسسات الاقتصادية. فعوض الإسراع في تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، أصبحت هذه السلطة تروج شعارات جوفاء لا تحمي المرأة العاملة، وخاصة في قانون العمل الجديد الذي يشجع أرباب العمل على التعسف في طرد العمال. وهو ما يدفع السيدات لتحمل مختلف أنواع العنف الموجه ضدهن والمساومات، خشية طردهن من العمل، في وقت دفع بأخريات إلى العمل النقابي لحماية أنفسهن وحماية زميلاتهن.

هواري قدور

وأكد قدور على أهمية اقتناع صناع القرار في الجزائر بهذا الدور الذي تلعبه المرأة، وأن يؤمن المجتمع بأن المرأة التي تشكل نصف المجتمع قادرة على الإبداع والعطاء والإنجاز ولكن لأسف مازال في الجزائر وخاصة في المؤسسات الاقتصادية من صناع القرار من يرى أن المرأة العاملة هي أول من يُسحب من تحتها البساط في حالة عدم القبول بنزوات أرباب العمل، مما يؤكد أن التنمية المستدامة التي لا تشارك فيها المرأة العاملة هي تنمية معرضة للخطر و الزوال .

وبلغة الأرقام، يؤكد هواري أن عدد النساء العاملات في الجزائر بلغ حوالي مليونين ونصف مليون امرأة عاملة فيما بلغ عدد الرجال حوالي 09 مليون عامل. ورغم مشاركة المرأة في التظاهرات فاعلة ومؤثرة منها الاحتجاجات والإضراب والمسيرات، لكن المرأة النقابية لم تعط لها الفرصة أن تقود قيادة نقابية حيث نسبة تمثيل النقابيات داخل النقابات لا يتعدى 03 % من أصل 66 نقابة حسب وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، مما أصبح مشكلا يطال العمل النقابي في الجزائر. يعود ذلك لأسباب معقدة مرتبطة بالهياكل النقابية التي تتحكم فيها عقلية ذكورية، وارتباط النساء بعمل ثان هو العمل المنزلي والالتزامات العائلية المفروضة على المرأة. فدوام العمل الثاني في البيت بعد عملها لا يشجعها على القيام بأدوار عامة في المجال السياسي، يضيف هواري ●

ملامح من تاريخ النسوية الموريتانية
2000 - 1960

الشيخ ولد مزيد - موريتانيا

تقع موريتانيا في الغرب الإفريقي على شاطئ المحيط الأطلسي، تحدها جمهورية السنغال من الجنوب الغربي وجمهورية مالي من الجنوب الشرقي ومن الشرق والشمال الشرقي الجزائر والصحراء الغربية من الشمال الغربي، عدد سكانها 3.000.000 نسمة، وتتكون من مجتمعين مختلفين، أحدهما مجتمع صنهاجي والآخر إفريقي، يتوزعان إلى مجموعةٍ من القوميات : البيضان (صنهاجة) والبولار والسوننكي والولف (أفارقة). وفي كلّ قوميةٍ من هذه القوميات تراتبيةٍ إجتماعية مبنية على الوظائف. حيثُ تتربع على قمة هذه التراتبية، طبقة المحاربين التي تحترف فن القتال وتحتكرُ السلطة السياسية منذ الربع الأخير من القرن السّابع عشر الميلادي، وتسمى هذه الطبقة في المجتمع البيضاني (الصنهاجي) «حسان» فيما تُسمى في المجتمع الزنجي الإفريقي «السيبي». وتأتي بعد ذلك طبقة «الزّوايا» (صنهاجة) أو التوروبي (الأفارقة) وتعتني هذه الطبقة بالسلطتين الروحية والدينية، فيما يأتي في أسفل هذا الهرم «الأتباع» و«العبيد» الذين يشتغلون بالرعي وما نحو ذلك.

المـرأة الموريتـانيـة واحـدة أم إثنتـــان!

تحتلُ المرأة الموريتانية مكانة مهمة في هذين المجتمعين، وينبغي هنا التذكير أن المرأة الموريتانية التي تُدرس غالباً إنما هيّ المرأة الصنهاجية (البيضانية) دون غيرها من النساء الأخريات سواء كنّ «زنجيات» أو «حرطانيات» (مفردها حرطاني، وينتمي إلى طبقة الأرقاء والأرقاء السابقين في المجتمع البيضاني). فالمرأة الموريتانية الزّنجية الإفريقية، تختلفُ عن نظيرتها البيضانية الصنهاجية من عدة أوجه، وإن كانت هذه الأخيرة حظيت بدراساتٍ واسعة، إلّا أنّ الأولى لم تحظ حتى اليوم، بدراسةٍ عربية تُذكر، أو أن يكون الحديثُ عنها حديثاً عن المرأة الموريتانية، بل احتكرت الأخيرة هذا «التمثيل» وإن بشكلٍ لا واع أو واع!.

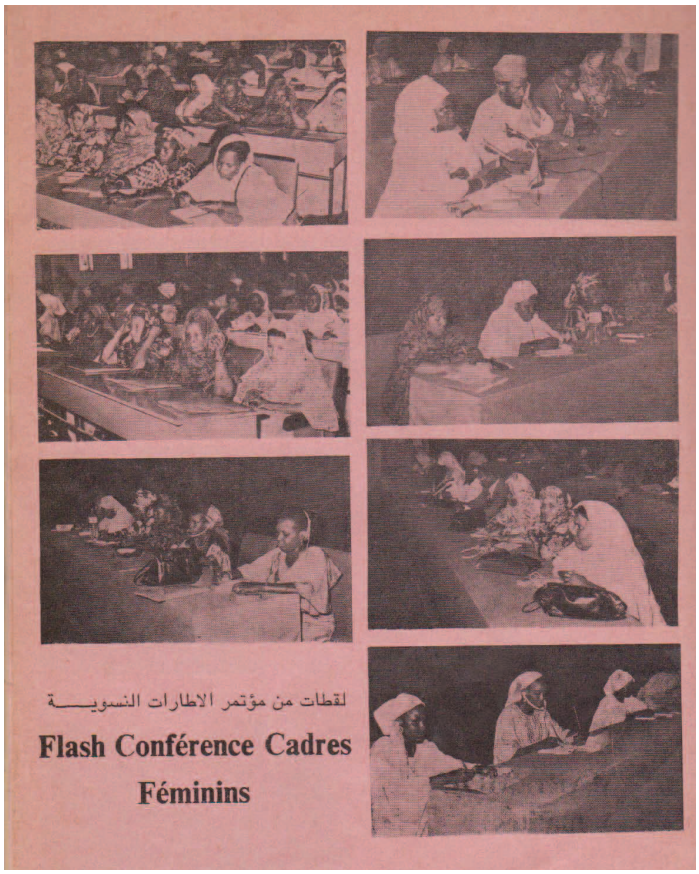

موريتـــانيـــا عربيـــة أم إفريقيـــة؟

وقد يعود السّببُ إلى كون الهوية الموريتانية لم تحسم بعد، وإن مالت نحوّ العروبة. وقد طفى هذا المشكلُ الصّموت مُبكراً على سطح الحياة السياسية، حيثُ عرفت موريتانيا، في السّنوات 1950-1955 ظهور أربعة أحزاب ذات طابع عرقي جلي، ويتعلقُ الأمر بـ«رابطة الشّباب الموريتاني» ذات النزعة القومية التي أبان عنها خطابها «المتطرف» و«الكتلة الديمقراطية في جورجول» ذات التوجه الزنجي الإفريقي، وهو شأنُ «إتحاد المنحدرين من النهر» الذي اتسم خطابهِ برفضِ ما يُسميه «الهيمنة العربية» وأخيراً «حزب النهضة» ذو التوجه القومي العربي الصريح.

بدايـــات النّسويـــة الموريتـــانيـــة

بعد نيل موريتانيا لاستقلالها من فرنسا عام 1960، وتنصيب الرّاحل المختار ولد داداه رئيساً لهذه الدولة الفتية، أنشأ هذا الأخير «حزب الشّعب» الذي هو حزب الدولة. وفي هذا المناخ السياسي، بدأت الإتحادات النسوية، تظهر في تنافسٍ محموم، وصل حدّ الإختلاف الحاد والقطيعة، قبل أن يحتوي «حزب الشّعب» هذه الخلافات لصالحه، بعد انعقاد ما يعرفُ بـ «مؤتمر كيهيدي» سنة 1964. وسيؤدي هذا «الإندماج» إلى إنشاء مجلس إستشاري في نفس السّنة، وستظهر بعد ذلك هيئة نسائية ممثلة من طرف جميع الأطياف النسوية الموريتانية، وكانت هذه الهيئة هي «المجلس الأعلى للنساء» برئاسة السيدة عيشا كان (زنجية إفريقية) وبعضوية 11 إمرأة، وذلك على هامش «مؤتمر لعيون» 1966 ليطلقُ عليها فيما بعد «نساء حزب الشّعب».

الاتحادات النسوية

في 12 من ديسمبر 1961 تأسس «إتحاد النساء الموريتانيات» وقد جاءَ في بيانه التأسيسي أنه يسعى إلى مجموعةٍ من الأهداف تنصب أساساً في مواضيع من قبيل قضايا التعليم والاستقرار الأسري وما نحو ذلك. وكان من إنجازاته أنّه أسسّ أول تمثيلية لموريتانيا في الخارج، عندما قام بإنشاء مكتب للنساء الموريتانيات القاطنات في دكار سنة 1962،

وقد فتح آخر في تونس في السنة التي تلتها. وقد كان لهذا الإتحاد حضور إقليمي وعالمي، وكان بعض هذا الحضور على النّحو التالي : مؤتمر النساء في دكار : مثلت الإتحاد فيه السيدة مريم منت حامدينو، ومؤتمر المرأة و الطفولة في واكادو : مثلت الإتحاد فيه السيدة سيمون با، ومؤتمر النساء الناطقات بالفرنسية : مثلت الإتحاد فيه السيدة مريم داداه ، ومؤتمر المرأة في تونس والكاميرون : مثلت الإتحاد فيه مريم منت حامدينو.

على أنّ هذا الإتحاد لم يكن هو الوحيد في الساحة، فقد تأسس سنة 1964 اتحاد آخر ينهاضه هو «الاتحاد النسائي»، وقد كان يصفُ «إتحاد النساء الموريتانيات» أنّه مُسيسّ وتابع للدّولة. كما كان من أهداف «الإتحاد النسائي» سياسية التّعريب ومناهضة زواج المثقفين الموريتانيين بالأوروبيات، حيثُ كان ينتظمُ في «اتحاد النساء الموريتانيات» الكثيرُ من زوجات السياسيين الموريتانيين من الأجنبيات، ومن ضمنهم حرم الرئيس

المختار ولد داداه، السيدة الفرنسية ماري تريز. غير أن الرّد لم يتأخر، حيثُ أصدرت السيدة ذات الأصول الجزائرية، تركيا حرم السفير السابق شقيق الرئيس ابراهيم ولد داداه، كتاباً حمل عنوان «ملاحظات على الترقية النسوية الموريتانية» صدر باللغة الفرنسية، ضمنتهُ ردوداً «شافية» حول هذه النقطة بالذّات. وكما رأينا سابقاً، فسيندمج الجميع في حزب الشّعب، داخل «المجلس الأعلى للنساء» الذي سيستمرُ حتى 1977 حيث سيحل محله «المجلس الوطني للنساء» قبل أن يسقط النظام في الإنقلاب العسكري الذي أطاح بأول رئيس مدني سنة 1978، لتنتهي هذه التجربة الرائدة بنهاية الرئيس الراحل المختار ولد داداه، وحزب الشّعب.

الصّحـــافـة النسـويـــة

تعود الإنطلاقة الفعلية للصّحافة النّسوية في موريتانيا إلى سنة 1968، حين صدرت «مجلة مريم» بمناسبة انعقاد الدورة الثالثة العادية لحزب الشّعب. وكانت هذه المجلة فصلية، تصدر كلّ ثلاثة أشهر، باللغتين العربية والفرنسية. وقد صدرت بعدها من نفس الحزب، مجلة «المناضلة» التي رأت النّور، بمناسبة انعقاد «ملتقى أطر نساء حزب الشّعب»، وهيّ مجلة شهرية.

وبعد ذلك، صدرت مجلة الشّروق بمناسبة اليوم العالمي للمرأة سنة 1989، عن «قطاع النساء بالأمانة الدائمة للجنة العسكرية للخلاص الوطني» وتهدفُ هذه المجلة كما جاء في افتتاحية عددها الأول، أن تكونَ «قناة للإتصال ووسيلة للحوار الديمقراطي الهادف». وقد اعتبرت السيدة مريم منت أحمد عيشة في الإفتتاحية أنّ «إنشاء قطاع للمرأة في الأمانة الدائمة للجنة العسكرية للخلاص الوطني سنة 1985، وكذلك إنشاء وزارة مكلفة بشؤون المرأة يجسد مدى اهتمام الرئيس بدور المرأة وضرورة دمجها في الحياة المنتجة» . وفي بداية التسعينات صدرت عن «الحزب الجمهوري» مجلتان نسويتان ناطقتانِ باسم السلطة، وفي منتصفها، ظهرت جريدة نسوية موالية للحركة البعثية، دون أن يصدر بعد ذلك، عمل إعلامي جدي يستند على خلفيةٍ حزبية أو أيديولوجية، يمكن ذكرها في هذا الصدد.

المشـــاركة السيـــاسية للمـــــرأة

لقد لعبت المرأة طيلة السّنوات الماضية دورا مهما في تأجيج المشاعر لصالح المعارضة ولصالح السلطة أيضاً. فمثلاً يُعزى للسيدة مريم منت داده التسبب في الإنشقاقات التي حدثت في حركة الكادحين المعارضة والقوية، وذلك بين سنوات 1975-1976. وإذا كانت الأحزاب السياسية، قد حاولت خلق تنظيماتٍ نسائية خاصة مثل ما رأينا مع «حزب الشّعب» و«اللجنة العسكرية للخلاص الوطني» وكذلك «الحزب الجمهوري» إلا أنّ هذه التنظيمات، لم تكن سوى أبواقٍ للسّلطة. غير أنّه وفي نهاية التسعينات بدأت المرأة تحضر على نحو أكثر جدية في المشهد السياسي، حيثُ ترأست وزيرة التّجارة والصناعة الحالية السيدة الناهة منت مكناس، حزب «الإتحاد من أجل الديمقراطية والتقدم» بعد وفاة والدها الذي كان رئيسه، في 15 من سبتمبر سنة 1999، كما أسند في الظرفية ذاتها، منصب نائب رئيس «حزب تكتل القوى الديمقراطية» المعارض إلى السيدة النانة منت محمد لغظف.

يظهرُ من خلال النظر إلى الماضي السياسي للمرأة الموريتانية، أن المكاسب التي تحققت كانت ضئيلة، مثل قانون الأسرة الذي لم يصدر إلّا سنة 2001، مع أنّ حزب الشّعب الموريتاني (1961-1978) كان أسند لأحد أعضائه، الرئيس الحالي لـ«منتدى تعزيز السلم في المجتمعات المسلمة» السيد عبد الله ولد بية الإشراف على مشروع هذا القانون، إلا أنّ هذا المسعى لم يكلل بالنجاح وقتها●

فـاطمة بنـت عبـد المالـك
رئيسـة وزراء المجتمع المدني

«رغم كوني مرشحة الحزب الجمهوري الحاكم إلا أنني لا أعتبر نفسي سياسية لأن السياسيين دائماً ما يخلفون وعودهم، وأنا لدي اهتمام كبيرٌ بالمواطنين وحرص على تحقيق ما وعدتهم» بهذه الكلمات بدأت مهندسة المعلوماتية فاطمة عبد المالك مسارها العملي كعمدة لبلدية تفرغ زينة بالعاصمة الموريتانية نواكشوط.

فاطمة تم انتخابها عام 2001 عمدة لأول مرة مرشحة من طرف الجمهوري الحاكم آنذاك، لتكون المرأة الوحيدة من بين 216 عمدة. كما أعيد انتخابها في مأموريتين عام 2007 مرشحة نفسها و2014 مرشحة من طرف حزب الاتحاد من أجل الجمهورية الحاكم حالياً، حيث حصلت في هذه الأخيرة على قرابة 12 ألف صوت في منافسة كانت شديدةً مع مترشحين رجال، في بلدية تضم 48 ألف نسمة.

أثناء ترشح فاطمة الأول، كانت اللوائح يترأسها وزراء سابقون فقط، وكانت هي وحدها القادمة من المجتمع المدني، قائلة إن العمل الجمعوي سهل من مهمتها وهي التي كانت ترأس المنسقية الوطنية للحركة الجمعوية النسوية، فحرصت على أن تختار برنامجها بنفسها بعد أن كانت البرامج توضع من طرف الأحزاب المرشِحة.

ترأست فاطمة مجلساً بلديا من أهم المجالس البلدية في البلاد يضم 21 عضواً من بينهم ثمان نساء، وقد حرصت على أن يكون باب بلديتها مفتوحاً على الدوام أمام المواطنين على حد تعبيرها. تسعى فاطمة إلى حث المواطن على المساهمة في تطوير البلدية من خلال تسديد ضريبة يدفع منها السكان 0.05 %، و 97 % من أصل الدافعين أجانب، كمحاولة لتغيير عقلية المجتمع للمساعدة في النهوض بالبلدية، ما جعلها تقول «أطمح لأن يكون وجه بلديتي حضارياً كباقي بلديات العالم المتحضرة».

في عام 2012 تخطت فاطمة حيزها المحلي فوصلت إلى الإقليمية شاغلة منصب رئيسة النساء المحليات المنتخبات بإفريقيا لغاية 2015 في مأمورية واحدة، وحالياً تشغل منصب نائبة الرئيس المعنية بإفريقيا الشمالية.

تحرص فاطمة على دعم الشباب والرياضة من خلال الوقوف خلف نوادي منها نادي تفرغ زينه لكرة القدم، فضلاً عن ناد للكرة الحديدة وآخر للشطرنج، إلى جانب وقوفها مع أعمال تطوعية كحملات للتبرع بالدم والنزول إلى الشارع من أجل المساهمة في عملية النظافة.

- ملاحظة : أنجز هذا البورتريه في إطار دورة تدريبية عقدها مركز «كوثر» للإعلاميات والإعلاميين بموريتانيا (أكتوبر 2017) حول دور الإعلام في تعزيز مشاركة النساء في الانتخابات البلدية.

Zarizana Abdul Aziz, Director of Due Diligence Program

DUE DILIGENCE AND STATE ACCOUNTABILITY FOR ELIMINATING VIOLENCE AGAINST WOMEN

SOUHIR CHAABANI/ CAWTAR

In December 2017, The Center of Arab Women for Training and Research (CAWTAR) organized a workshop on "The principle of due diligence to eliminate violence against women" with representatives of government institutions and civil society in the presence of the director of "due diligence" program Zarizana Abdul Aziz.

Zarizana Abdul Aziz, Director of Due Diligence Program

Zarizana Abdul Aziz, a Malaysian lawyer, was President of the Women's Crisis Centre in Malaysia where she provided legal and emotional support to victims of violence against women. Abdul Aziz was subsequently involved in legal reform in the area of violence against women, gender equality, family law and religious laws in Malaysia, Indonesia, Bangladesh and East Timor, as well as training of lawyers, civil society advocates, religious scholars and government officials in the areas mentioned. She served as an expert in the Expert Group Meeting on Good Practices pursuant to the United Nations Secretary-General in-depth study on all forms of violence against women (General Assembly resolution 58/185).

What is the Due Diligence Program?

"The project looks at the state obligation to eliminate violence against women from human rights approach and due diligence principle" said Ms. Zarizana in her opening sentence, adding that they believe the best way to move forward is through collaboration between the civil society, the state and the intergovernmental origi-nations to achieve the best possible results.

What is the Due Diligence Framework and Principle?

Ms. Zarizana claimed that Due diligence is an international legal principle. "Both under constitutional law and human rights law the state is only responsible for what it does; If a police officer raped a woman, the state is the one responsible for this violation" said Ms. Zarizana adding, that the constitutional law looks at the horizontal application of the due diligence framework which means that the state guarantees that citizens will not do the violations and take the right procedures if the violation happens.

"The state has to exercise due diligence and take reasonable measures to prevent the violation and if it is still happening, it needs to take steps to investigate, prosecute and punish the perpetrators as well as providing reparation to the survivors" Ms. Zarizana said, stressing that the concept of due diligence changes "public/private sphere" divide, as well as State/ non-State actor dichotomy so the state has to deal with the violation wherever happen.

Five Critical Areas for E ffective Due Diligence

Ms. Zarizana pointed out that this workshop in Tunisia aims at discussing the areas that the government should focus on while tackling violence against women which are five areas; prevention, protection of victims, prosecution and investigation, punishment of perpetrators and finally providing redress to violence survivors. She stressed on the last point as it is often neglected however, the survivors need reparation to move on and rebuild their lives without violence.

In Tunisian experience, integrate the humanitarian principle into domestic application

"In these times in Tunisia, there are many reforming activities going on violence against women which makes it a good opportunity to look at different experiences in order to integrate the humanitarian principle into domestic application" said Ms. Zarizana. Also she expressed her impression of the experience, empathy and sincere desire of the participants to achieve the most possible results and implement the new law on violence against women and to interact with women survivors.

We all face violence against women!

At the end of the interview, Ms. Zarizana claimed that sharing experiences from different countries prove that violence against women is something that we all face and it comes from the same values of gender inequality patriarchy and justification of violence either in Tunisia or elsewhere.●

about the development industry in North Africa in particular that I can take back to Washington DC and integrate into our programs".

Participant named Maria Presley (Technical Advisor, Civil Society and Peacebuilding Department, FHI 360 (Washington, DC)) expressed how incredible the visit was , both personal and professional levels "My visit to Tunisia personally and professional was incredible, I made a lot of friends that I hope I keep in touch with. I will bring back to the states friendships and better understanding of this place and that will help me designing better international programs".

Another participant called Anja (Post- Employment Specialist and Vocational Rehabilitation Counselor, Mainstay, (Seattle WA)) said "I was so impressed by the laws and regulations regarding employment of people with disabilities but now it is time to put it into action. I really admire here the collaborations and partnerships. I think we can learn from that to work with each other instead of competing with each other to bring results in a much faster way. Besides that, I loved the people and food, I can recommend nothing but coming to Tunisia".

And the final participant (Jennifer Cate-Executive Director of HANDS) who has very big hopes and sees the bright future waiting for our Tunisian fellows said, "The program has focused on building the capacity of people who work in the civil society especially those working on women and people with disabilities. I would say that some highlights are sharing meals and homes and also that the American delegation has been able to see the change on the kids and adults they are serving. One other important point, is meeting with the Tunisian fellows who I am sure will end up in the parliament or other important position here, listening to them and hearing their vision for their country. I am glad to see some of our fellows have moved into positions of leadership in their organization which is really rewarding. Those people have great ideas ad linkages with other counties and now they are in decision making positions."

share expertise, promote mutual understanding and build lasting friendship and partnership and learn more about each other's cultures.

The targeted group by the program:

The group of people that the program targets are mid-level leaders from Egypt, Morocco and Tunisia; professionals who work with American participants from the organizations that hosted the Middle East , North Africa (MENA) fellows , participants who work on women as well as people with disability rights.

The U.S. participants opinion on their visit to Tunisia:

All the American participants that visited Tunisia in January 2018 showed their satisfaction and how impressed they were by the program. Jacqueline Priego (Manager of Brand Experience and Communications YWC, Metropolitan (Chicago)) expressed how inspired she was by Tunisian women and showed her excitement to bring back what she learnt from Tunisia to the U.S. ""Professionally, It was so inspiring to see Tunisian women work together to solve very critical issues to achieve empowerment and personally I am in love with Tunisia. I will bring back to the states what I learnt from different women empowerment groups that we were able to visit throughout the country. There are so many similarities between the disparities that women face in Chicago and here in Tunisia, I hope to bring all those connections back and to collaborate in the future".

Kenneth Davis (Business Development Coordinator, Aid to Artisans, Creative Learning (Washington, DC)) had almost the same opinion about the program as Jacqueline Priego did "My visit to Tunisia was just incredible, I learnt so much about myself through the different cultures and people here. Professionally, I have learnt a lot

The Professional Fellows Program between Egypt Tunisia, Morocco, and the U.S

Sohila Mohamed - Egypt

In January 2018, U.S. mid-level participants visited Tunisia for their Professional Fellows program, which is a program implemented by The Center of Arab Women for Training and Research (CAWTAR) in cooperation with Hands along the Nile Development Services (HANDS) and funded by US Department of State, Bureau of Educational and Cultural Affairs.

What is the "Professional Fellows Program" and what is its purpose?

The Professional Fellows Program is a global exchange program that has been running since 2013 between Middle East, North Africa (MENA) and the U.S., The Center of Arab Women for Training and Research (CAWTAR) is one of the partners contributing in the program. This program addresses the theme of Non-governmental Organization (NGO) Development and part of it focuses mainly on NGOs in the field of improving women's life in Tunisia.

The program's purpose is to empower the participants from the countries concerned to become more active and successful in their field of work by providing various opportunities for them in order to gain more knowledge and new cultural ,as well as, personal experience.

What are the different steps of the program?

Mid-level professionals travel to the U.S. for 4 weeks in order to contribute in the program and that is by joining different U.S. non-profit organizations. At the end of each program, participants attend a Professional Fellows conference in Washington DC, where they will be able to connect with other international participants and other US organizations.

The same thing goes for American participants (from the organizations that hosted MENA fellow); a visit is organized for them to Egypt, Morocco and Tunisia. American participants visit organizations that were represented in the US program by MENA alumni, and try to work with them on joint projects; they

rape and forced detention of Bosnian women and war survivors so in 1993 , she and her husband founded "Women for Women International" and kept on being the head of the organization until 2011."Women for Women International" is an organization that takes care of women who have been persecuted and come from conflict foci; , it has helped 460,000 women in Bosnia and Herzegovina, Kosovo, Rwanda, Nigeria, Colombia, Afghanistan, Iraq, the Democratic Republic of the Congo and Sudan, and has affected positively more than 1.7 million families worldwide.

She broke the barriers of silence and fear

Zainab kept her first marriage story to herself until she met a woman from Congo who told her that she got abused by soldiers in front of her children during the war times.

"The courage of the woman and her awareness of the close link between her individual story and the stories of women everywhere made her cry for hours and affected her to the point that she felt ashamed of herself because she talks about women's right but did not tell her personal story yet" Said Salbi in one of her interviews .

Breaking the silence and fear barriers was the most precious thing for her because it enabled her to sit in front of women and insist on encouraging and pushing them to break the chains of fear and to overcome all problems and obstacles and that is by believing , having faith and self-confidence.

"The Nida" and "Zainab Sabli's project"

In 2015, the Iraqi human rights activist decided to try a new level of social activity so she launched the "Nida" which broadcasts in 22 countries and specializes in various women's issues and marginalized groups in the Middle East.

In 2016, she launched the "Zainab Salbi's Project" in partnership with AOL/ Huffington Post in order to cover global issues and stories around the world from women's perspective.

Zainab between the world of authoring and press

Salbi, who has a BA (bachelor degree) from George Mason University and a master degree in sociology from London School of Economics, works as a travel journalist in partnership with the New York Times.

She is also an author that received many awards thanks to her books, most notably "Between Two Worlds: Escape from Tyranny: Growing up in the Shadow of Saddam" and "The Other Side of War: Women's Stories of Survival and Hope".

Zainab salbi, one of the 21st century heroes

Zainab, a spontaneous powerful woman who grew up in a family that always deals with politics, Her experience with the Iran-Iraq war made her aware of the crises that women face because of the horrors of the wars , it also made her see life from a very positive perspective. being a fierce Arabs and women's rights advocate made it easier for her to meet many of the most prominent figures around the world.

In 1995, Zainab Salbi was awarded by the former president of the United States of America, Bill Clinton for the hard work she has done in Bosnia and Herzegovina and he nominated her as one of the 21st century heroes in 2010. The Barclays Foundation awarded her as "the woman of the year" in the US and she was chosen by the American blog "Huffington Post" to be among the super list, to push girls and boys to work in their communities and provide a good image of them.

2016, Arab woman Award

After receiving the « Arab Woman Award" in 2016 for her volunteering and humanitarian contributions, Zainab Salbi stated that the award is very important to her because it was the first award given to her by the Arab world, she also stated that it pains her a lot that She had always received support and encouragement and granted many opportunities and awards from the West but never from the east even though she is eastern.

The Arab spring is the greatest event ever

As for the Arab Spring experience, the Iraqi activist confirmed that it was the greatest event ever because it pulled out the fear that was a part of people's life for ages.

24 years of her life spent for women's sake

Even though she devoted 24 years of her life for women's appeal and activism, Zainab believes that she has not achieved her goals yet, not even closer, that is why she is currently working on a plan to launch a new project in the Middle East.

The Daughter of Saddam Hussein's Pilot... rebelled against fear for the victory of the women of the world

SOUHIR CHAABANI/ - CAWTAR

Zainab Salbi is an author, media commentator and an Iraqi-American human rights activist who has won many awards from both the West and the East, her name was mainly associated with the struggle for Women's and human rights .

Growing up under the Shadow of Saddam Hussein's Family

She was born in 1969 in Baghdad, Iraq. When she became eleven, her father was chosen to work as the personal pilot of the former Iraqi president Saddam Hussein and that is why she was able to become close to Saddam's family and his house, which was haunted by fear and compliance with orders issued by his family members.

"Being friends with Saddam's family was not easy, society feared us and we feared people and the president himself, everyone was afraid of everyone, they were afraid of everything, ideas, laws, people ..." Said Zainab Salbi.

Cried in Saddam's last moment

Zainab Salbi cried when she watched the fall of "Saddam Hussein" because she always considered him as one of the figures of her country, Iraq. It pained her to see the man she used to call uncle"Saddam" humiliated.

Marriage changed her life

She faced many challenges in her life, when she turned nineteen, Zainab's mother arranged a marriage for her to an Iraqi man living in the United States of America in order to keep her away from the eyes of Saddam and his sons but unfortunately she received all kinds of verbal and physical abuse from her husband so she left him after being married for three months then she realized that the conflict within herself is the reason of her story and because of that she decided to start her life from scratch.

From Bosnia... Her humanitarian struggle journey began

At the age of twenty three, Salbi got married to a Palestinian-American called Amjad Atallah and began her journey to help women in areas of conflict.

After watching a documentary about rape victims in Bosnia, Zainab and her husband decided to go to the targeted country situated in In Eastern Europe instead of going on a honeymoon. She was deeply moved affected by the

Afsaneh Ehsani

She is the founder and Chair of board directors of “Avaye Tabiate Paydar Institute”.

The activities of “Avaye Tabiate Paydar Institute” are: Training and educating the villagers and their youth concerning sustainable tourism, Ecotourism and community based tourism and local arts and handicrafts as well as holding seminars and educational workshops. The targeted groups are young girls and Female-Headed households.

Mahrokh Falahi

She is the co-owner and CEO of “Fallahi Agriculture and Animal husbandry institute”, mentions her interest in husbandry because of her childhood interests in her grandfather’s cattle.

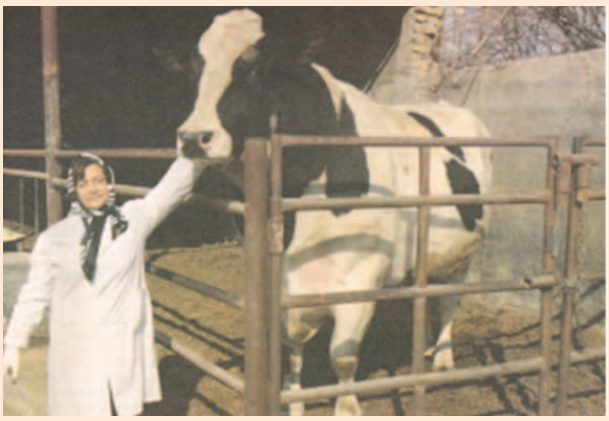

Zahra Naghavi

She is the founder and director of “Aras Baran Chemistry Company”(ABC) based in Tehran, Iran which was established in 1997.

Zahra started her activity to import, distribute and supply laboratory equipment and instruments to public and private sectors like Universities, Research centers, Petrochemical, Oil & Gas Companies, Water and Waste Water with the latest technology as well as competitive prices. She is the head of NAMAKARANG technical and vocational school.

Fereshteh Soleimany

She was born in 1959 and she got her Bachelor's degree from the University of Dramatic Literature, Tehran ART in 1991.

Fereshteh was the Director and founder of THE "NAMAKARANG Art and Cultural Institute" and the art coach in Intellectual development of children and youth center from 1979 to 1984.

She is the head of "Applied science and Technology Higher Education Center" since 2003, the head of "NAMAKARANG technical and vocational school" and the secretary of Third conference of Academic Women Entrepreneurs, 2007.

Sara Raghebi

Sara is the founder of The "Hazrat-e Rasool Charity Foundation".

She works in Social activities, Supportive workshop for mentally retarded Women and Girls.

Today, 46 mentally retarded and physically disabled girls work in the workshop under the full-time supervision of 6 professional.

The artworks made by the powerful minds and hands of these girls are used as valuable handicrafts in various seminars and workshops around Iran.

Zahra Rahaie

Zahra is the founder and director manager of "NAVAK CHEMIE Company" Specialized in several industries such as textile, food, plastics, costematic, petro-chemical, paint and resin.

She is active in the fields of Industry and Commerce, Export and import chemicals and produce Nano silver for wound.

Farzaneh Soleymani

She work in the Ecotourism and she is the founder and board of Directors of the "NAMAKARANG institute of Art and Culture" and founder and director of the "HOOR Echo Tourism house".

And "Hoor Echo Tourism house" is a center for accommodation and activities for artists, art instructors and cultural, social, environmental activists.

Iranian Women Entrepreneurs visitors to Tunisia

Firouzeh Saber

Her name is tied to the word “Entrepreneur”. Although she does not own a company or factory, but she has been developing and training entrepreneurship for the past years in the field of research.

Saber is a BA graduate in executive management and has defended her thesis entitled “Ways of Entrepreneurship Development for Women in Iran”, with a background in the field of economics.

She is the director of education and research at the “Industrial Management Organization” and with the help of her colleagues, she founded her private research house “Nawandish Research Center” in 1998 with the goal of implementing research, advisory, and educational projects in the fields of entrepreneurship. And the national initiative “Promoting women’s entrepreneurship in Iran” has been one of those plans.

Subsequently, in conjunction with a number of women entrepreneurs, she founded the “Entrepreneurs’ Women’s Association” with the mission of promoting young generation entrepreneurs and developing the capacity of entrepreneurial women’s management.

In 1984, along with a group of her friends, she founded the Foundation for the “Development of Women and Youth Entrepreneurship”, a non-governmental organization whose main mission is to promote creative thinking and productive activity among women and youth, and to underpin the discovery, cultivation and reproduction of creative entrepreneurial talents in areas Economic, social and cultural.

Shirin Parsi

The founder and CEO of the “New Plant for the Caspian Farmers”

She graduated in the field of French literature in 1978 from Paris, and she was chosen as the country-wide exemplary farmer from Gilan.

Arranging water use, leveling the land and mechanizing agriculture are the things that she did in the region for the first time, and after a while, other cultivators in the region took that trend.

Shirin Parsi the is Founder and Managing director of “Nokesht Shalikarne Khazar Company”. In 2005, she named her business titled “Naskhos Khalqar Caspian Company” and provided legal identity to it.

The company is a family-owned, educational and agricultural service company. Now all the stages of rice cultivation in the field are mechanized and human resources have the least interference in the production of the product. Innovation in the processing of rice production is another successful activity of the woman. She has also added brown rice to the production for a while.

Shirin Parsi has continued her social activities alongside agricultural work and living in the countryside and as a volunteer with several guilds.

What is the added value of this exchange between Iranian and Tunisian Women?

I have been working on women entrepreneurship for the past 15 years. I want to demonstrate that women now are in the driving seat to create not only jobs for themselves but also for others. The main purpose of this meeting is for women from both countries to share experiences and challenges either political, social or gender challenges. We are stepping into areas that women have never stepped before and, I hope through this exchange, we will be able to establish partnerships between these women to become friends and hopefully to collaborate and trade with each other in the future.

What are the biggest challenges that Iranian women face especially female entrepreneurs?

Firstly, we have an economy that is largely dominated by the old- The economic sector is capital intensive and male dominated. So we aim at broadening the private sector and expanding the production base of the economy to move from importing goods to producing them. Secondly, for the last 10 years the Iranian economy has been under very strict sanctions. However, both men and women are affected by these challenges, women are usually the most affected as they do not have strong networks as men. For instance, when the president of Iran goes to visit another country, the delegation goes with him is formed mostly of men which limits women's accessibility to such networks and collaborations.

How do you think the political context in the Middle East might influence the collaboration between women in the region?

I believe the political situation will not last for years. I hope that somehow the political leaders in Iran and the Arab region would realize that soon. Entrepreneurs all over Africa, Latin America as well as Asia collaborate together and are not facing the same conflicts as we do In the Middle East. I hope we will successfully achieve collaborations for ourselves and the next generations despite these temporary conflicts. I wish women in the region will be helping each other across the region and going beyond this power struggle.

Connecting Women Entrepreneurs form Tunisia and Iran

An Interview with Nadareh Chamlou by Sohila Mohamed

On the 30th of January, 2018 a group of Iranian women entrepreneurs arrived to Tunisia as part of the project titled" Promoting Women 's Economic Rights" in partnership with The Center For International Private Enterprise CIPE and the Center of Arab Women for Training and Research CAWTAR. The visit started with a welcome speech at CAWTAR premises followed by a presentation about CAWTAR's programs.

The Iranian women presented their projects and had a constructive discussion with CAWTAR's team and representatives from TAMASS NGO and the Worldwide Women Leaders Tunisia Association about the successes and challenges that women from both countries face. Afterwards and over two days, they visited some touristic and historic sites such as the Medina of "Tunis", the "Ruins of Carthage" and "Sidi Bousaid city" in addition to visiting Tunisian women entrepreneurs to network, exchange experiences and seek potential collaboration. This visit will be followed by another visit of Tunisian entrepreneurs to Iran.

Nadareh Chamlou is an international advisor who worked in technical, advisory, coordination, and managerial positions across the World Bank Group in areas such as economic management, private and financial sector development, infrastructure, corporate governance, and gender. Chamlou has regional expertise particularly in Middle East and North Africa, but her regional experience also extends to Latin America, East Asia, the Pacific, and Eastern Europe. She is the consultant of "the Promoting Women's Economic Rights project" who accompanied the Iranian delegation during their visit to Tunisia.

Chamlou spoke to CAWTAR team about the purpose of this exchange as well as the challenges women entrepreneurs face in the MENA region.

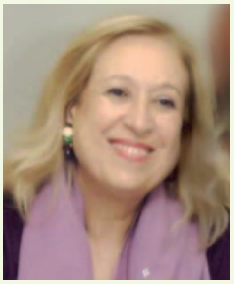

Dr. Soukeina Bouraoui
Executive Director

The center of Arab Women for Training and Research (CAWTAR) starts its year with a package of new projects. The projects main axes are at the heart of the center's work and areas of interest. The Center's interventions and programs this year, and the years ahead of its strategic plan 2017-2021, will probably be more and more dependent on the contributions of members of CAWTAR's Gender and Development Network "ANGED", research, training, advocacy and engagement in regional and international dynamics similar to the 2030 Sustainable Development Plan.

"ANGED" is a regional Arab network launched by CAWTAR since 2002 with the support of the World Bank, to create a space for dialogue, research, training and exchange of experiences among its members representing experts, local and regional governmental institutions, and national and regional international NGOs, research and training centers and media and those interested in gender issues especially in its forward-looking and non-inclusive dimensions, through discussion and research. And we wanted the network to be a mechanism of mobilization and advocacy to influence policies in order to further promote gender equality in terms of rights, conditions and opportunities.

ANGED represented a common learning and action path, and a forward-looking discussion of CAWTAR's topics of interest that members adopted and engaged in. what made the network play an enabling role, that has been strengthened by the mechanisms of action, is the annual meetings that continued from 2002 to 2010 that the members agreed on because of their importance. These meeting formed a mechanism of activating the joint work among the members of the network… in addition to workshops to develop practice within it. Which are groups made by the members, within "ANGED's" framework, to share experiences, skills and best practices. The Center placed priority themes and issues as well as its reports on the development of Arab women content and methodology at the members' discussion table so they adopted them and deepened discussions and joint production from and around them and carried messages of work in various fields on which they work regionally, nationally or locally. It also sought to establish the principle of information as a key partner in achieving its development goals within the framework of 'ANGED"

After 2010, the network witnessed a decline in its annual meetings for a number of reasons, the most important of which is the difficulty of finding the necessary funds to continue the work of its mechanisms, especially the annual meetings, on one hand, and the outbreak of revolutions in several Arab countries, which influenced the approaches of the various development actors on the other hand, However, CAWTAR sought to maintain bridges of communication and cooperation and exchange with various members, despite the difficulties that often accompanied this task.

The contributions of ANGED's members have not stopped since the past seven years. They have contributed as experts, researchers or reviewers to reports on the development of Arab women, in the publication of "CAWTARYAT" and in fulfilling the role of focal points for the House of CAWTAR's e-Reference for the exchange of information on gender, the data, references and statistics.

As part of its active regional involvement in the 2030 agenda for sustainable development, the Center has provided its members, representatives of civil society and the media, with training courses that combine awareness and training to support the goals and objectives of the plan.

The members of the jury of CAWTAR's annual Competition (which is dedicated to the region's female and male media professionals) have not ceased to be members whether on the issues discussed previously in the annual ANGED meetings nor on the membership of the scientific papers arbitration committees for young researchers.

Believing in the importance of working within the network, and investing in what has been achieved within it and from the partnerships that have produced a significant regional dynamics at the level of research, training, advocacy and information, The Center, within its strategic plan 2017-2021, has invested in ANGED as an important human, intellectual and developmental asset that must be revitalized and invested in order to achieve better efficiency both at the level of the interventions of the Center and its various programs, in particular or at the level of development work in the region, In general, in light of the requirements set out in the 2030 Sustainable Development Plan.

Cawtaryat
68 - 2018
Edited by the Center of Arab
Women for Training and Research

Connecting Women Entrepreneurs form Tunisia and Iran

An Interview with Nadareh Chamlou

The Professional Fellows Program between Egypt Tunisia, Morocco, and the U.S

كوثـر
IPPF International Planned Parenthood Federation

كوثريـات عـــدد 68 مارس - آذار 2018
نشرية تصدر عن مركز المرأة العربية
للتدريب والبحوث كوثـــر

Edited by the Center of Arab
Women for Training and Research
Cawtaryat 68 - 2018

- المديرة التنفيذية : د. سكينة بوراوي
- مديرة التحرير : اعتدال المجبري
- رئيسة التحرير : لبنى النجار الزغلامي
- فريق التحرير : سهير الشعباني - مركز كوثر
شهرزاد بن جدو - تونس
سهيلة محمد - مصر
الشيخ ولد مزيد - موريتانيا
غانية توات - الجزائر
فاطمة واياو - المغرب

الآراء الواردة في المقالات الممضاة تعبّر عن الرأي الشخصي للكاتب ولا تعبر بالضرورة عن آراء مركز كوثر

Signed articles do not necessarily reflect the view of cawtar

CAWTARYAT
7 Impasse N° 1 Rue 8840 Centre Urbain Nord
BP 105 Cité Al khadhra 1003 - TUNIS
Tél : (216 71) 790 511 - Fax : (216 71) 780 002
cawtar@cawtar.org
www.cawtar.org

https://www.facebook.com/CenterofArabWomenforTrainingandResearch
https://www.youtube.com/channel/UCivSHG0eUfcb7yamv5pD3yw
https://twitter.com/CAWTAR_NGO

Zarizana Abdul Aziz,
Director of Due Diligence Program

DUE DILIGENCE AND STATE ACCOUNTABILITY FOR ELIMINATING VIOLENCE AGAINST WOMEN